مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الحروب الاقتصادية أحد أساليب الإرهاب الاقتصادي غير المنظم (العراق نموذجاً)
اسم الكاتب: د. نزار قنوع، د. دريد الخطيب، منال علي عاقل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4441
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 12:38 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (5) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (5) 2013

الحروب الاقتصاديّة أحد أساليب الإرهاب الاقتصادي غير المنظّم (العراق نموذجاً)

الدكتور نزار قنوع*
الدكتور دريد الخطيب**
منال علي عاقل***

(تاريخ الإيداع 11 / 8 / 2013. قُبِل للنشر في 26 / 9 / 2013)

□ ملخّص □

يتناول البحث إحدى آليّات الإرهاب الاقتصادي غير المنظّم، والذي يُعتَبر الشّكل المُكمّل للإرهاب الاقتصادي المنظّم الذي تمارسه المنظّمات الدّوليّة كصندوق النّقد الدّولي، البنك الدّولي، ومنظّمة التجّارة العالميّة، أمّا هذا الشّكل غير المنظّم للإرهاب الاقتصادي فيُمارَس من قِبَل دولة أو أكثر ضدّ دولة أخرى أو مجموعة دول ومن ممارساته، العقوبات الاقتصاديّة، والحروب الاقتصاديّة محور بحثنا.

يتطرّق البحث إلى الدّوافع الحقيقيّة لحروب الدّول الكبرى لاسيما الولايات المتّحدة، ودور النّفط في تلك الحروب، وهل هي حرب من أجل النفط؟ والانتشار العسكري للقوّات الأمريكيّة في المناطق التي تمتلك موارد الطاقة في العالم، لنصل لدراسة العراق كنموذج تمّت الحرب الاقتصاديّة عليه، وبالتّالي إظهار الآثار الكارثيّة لتلك الحرب على الشّعب على الصّعيد الاجتماعي والاقتصادي، وتبيان ما هي الأسباب الحقيقية الكامنة وراء تلك الحرب، والتي كانت أسبابها، لا علاقة لها بالأسباب المُعلنة.

الكلمات المفتاحية: الإرهاب الاقتصادي، الحروب الاقتصاديّة.

* أستاذ– قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.
** أستاذ– قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة حلب– حلب– سورية.
*** طالبة دراسات عليا (دكتوراه) – قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (5) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (5) 2013

Economic wars One Method of Unregulated Economic Terror (Iraq as a Model)

Dr. Nizar Kanou*
Dr. Duraid Alkhateib**
Manal Ali Akel***

(Received 11 / 8 / 2013. Accepted 26 / 9 / 2013)

□ ABSTRACT □

The research discusses one of the mechanisms of the unregulated economic terror, which is considered as the supplementing shape of regulated economic terror practiced by international organizations such as the IMF, World Bank, WTO, but this shape of unregulated economic terror is practiced by a state or more against another state or group of states, and the economic sanctions, and economic wars, which is the focus of our research, are part of its practices.

The research talks about the real motives of the great nations' wars especially the USA and the role of oil in those wars and is it war for oil? And the military deployment of US forces in areas which possess energy resources in the world. to get to study Iraq as a model in which an economical war had broken out on it, and thus show the disastrous effects of the war on the people at the social and economic levels, and to identify what are the real reasons behind the war which their causes was not related to the announced reasons.

Keywords: economic terror, economic wars.

* **Professor, Department of Economy and Planning, Faculty of Economy, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
** **Professor, Department of Economy and Planning, Faculty of Economy, Aleppo University, Aleppo, Syria.**
*** **Postgraduate Student, Department of Economy and Planning, Faculty of Economy, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

في ظلّ تعدّد وتنوّع الممارسات على دول كثيرة في عالمنا، لاسيما دول العالم الثالث، باتَ جليّاً أنّ كثيراً من هذه الممارسات تأخذ طابعاً اقتصادياً، والتي بات لا ريب في أنّها إرهابيّة الممارسات والنّتائج، ومن هنا جاء مصطلح الإرهاب الاقتصادي، لما تحقّقه تلك الممارسات من نتائج كارثيّة بحقّ شعوب العالم الثّالث، وقد أخذ الإرهاب الاقتصادي أحد شكلين: إمّا منظّم تمارسه منظّمات دوليّة كصندوق النّقد الدّولي، والبنك الدولي، ومنظمة التّجارة العالميّة،وإمّا غير منظّم تمارسه دول ضدّ أخرى مُستَضعَفة بعيداً عن المحافل الدّوليّة، ومن تلك الممارسات الحروب الاقتصاديّة والعقوبات الاقتصاديّة، لكنّ النّتيجة واحدة لشكلي الإرهاب الاقتصادي، ألا وهما السّيطرة على مقدّرات دول العالم الثّالث، وتغيير سياسات دول لا تتناسب مع سياسات دول تتحكّم بالعالم سواء بمنظّماته، أم مقدّراته.

فيما يتعلّق بالحروب الاقتصاديّة، لطالما تمّت لأسباب ظاهرها يختلف جذريّاً عن الأسباب الحقيقيّة، ومنها ما كان تحت غطاء مجلس الأمن، إلا أنّها سواء كانت ضمن رعاية مجلس الأمن،أم بعيداً عنه، تؤتي نتائج تنعكس على شعوب الدّول التي شُنّت عليها الحرب لتنعكس فقراً، ومرضاً، وجوعاً، وتخلّفاً، وكوارث اجتماعيّة كثيرة ومتعدّدة. وبالتّالي يتّضح أنّ هذه الحروب ما هي إلا وسيلة لفرض الهيمنة على مقدّرات الدّول، لاسيما من قِبَل الولايات المتّحدة الأمريكيّة، والتي تتحكّم بدورها بشكليّ الإرهاب الاقتصادي.

مشكلة البحث:

في ظلّ النّظام العالمي الجديد برزت العديد من المشاكل الاقتصاديّة والاجتماعيّة في العديد من دول العالم، وكانت لتلك المشاكل مسبّبات كثيرة تجسّدت في هيمنة الدّول الغنيّة على مقدّرات وثروات دول العالم الثالث، عن طريق ممارسات مختلفة، ومنها الحروب الاقتصاديّة محور البحث، وقد عانت العديد من دول العالم الثالث من تلك الحروب والتي نتج عنها كوارث اجتماعيّة واقتصاديّة، وبالتّالي يمكن تلخيص مشكلة البحث بما يلي:

1.اتّباع الولايات المتّحدة سياسة فرض السيطرة السياسيّة والعسكريّة على مناطق تواجد النفط متّبِعَة شتّى الطرق لتحقيق مصالحها.

2.ازدياد معاناة الدول النّامية اقتصاديّاً واجتماعيّاً نتيجة ممارسات الدّول المتحكّمة بالعالم.

3.ممارسة ازدواجيّة المعايير على الصّعيد الدّولي وذلك تبعاً للسياسة التي تتّبعها الدول الكبرى مع الدول النّامية.

4.هيمنة الولايات المتّحدة وحلفائها على القرارات الدّوليّة، وعلى معظم أنظمة العالم الثالث التي سَعت بأساليبها المتعدّدة ومنها الإرهاب الاقتصادي إلى تغيير سياساتها بما يتناسب مع سياسة الولايات المتّحدة الأمريكيّة.

أهمية البحث وأهدافه:

تنبع أهمية البحث من أنّه يلقي الضوء على مشكلة عالميّة حيث إنّ الوقت الرّاهن الذي وصلنا إليه يشير إلى أنّه أصبح أشبه ما يكون بالغابة التي يحكمها قانون القوّة والهيمنة والعنف. ومن هنا، ونظراً لأنّ المُستهدف الأوّل والأخير من الحروب الاقتصاديّة هو الدّول التي تمتلك الموارد الطبيعيّة من نفط وغاز ومياه، ومن يعاني آثار تلك الحروب هم الشّعوب، ومن يزداد فقراً، ومرضاً، وجوعاً، وتخلّفاً، هم شعوب دول لا تنتهج سياسة الولايات المتّحدة وأتباعها من الدّول الكبرى، كان لا بدّ من إلقاء نظرة على نموذج فُرِضَت عليه حرب اقتصاديّة، لنصل إلى النّتائج التي حقّقتها تلك الحرب، وما هو مصير الشّعب العراقي كنموذج بعد تلك الحرب؟.

كما أنّ القيام بهذا البحث له أهداف عديدة تتجلّى في:

1- إلقاء الضوء على أحد أشكال الإرهاب الاقتصادي.
2- تبيان الأسباب الكامنة خلف الحروب الاقتصاديّة.
3- الإشارة إلى دور النفط في هذا النوع من الحروب.
4- تحديد موقع ومصالح الولايات المتّحدة من تلك الحروب.
5- بحث حالة العراق كنموذج لدولة عانت ويلات الحرب الاقتصاديّة.

فرضيات البحث:

يعتمد البحث على الفرضيات التالية:

1- اعتماد الدّول الكبرى سياسة اقتصاديّة مهيمنة.
2- تؤثّر الحرب الاقتصاديّة بشكل مباشر على شعوب الدّول التي تُشَنّ عليها الحرب.
3- وجود أهداف اقتصاديّة للحروب التي تخوضها الدّول الكبرى.
4- وجود اختلاف جوهري بين الأسباب المُعلنة لقيام الحرب والأسباب الكامنة خلف مصالح الدّول الكبرى.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي فيما يتعلق باستحضار البيانات المتعلقة بموضوع البحث والعمل على دراستها وتحليلها، إضافة إلى المنهج الإحصائي في تجميع وتحليل البيانات المتعلقة بموضوع البحث، والمنهج التاريخي في تتبع البيانات اللازمة لموضوع البحث.

النّتائج والمناقشة:

أوّلاً: مفهوم الحرب الاقتصاديّة:

تُعتبر الحرب الاقتصاديّة من أقدم أنواع الحروب التي خاضتها البشريّة، فهي عبارة عن صراع على الموارد الاقتصاديّة ومصادر الطاقة والماء وما شابه، وإن كانت قديماً تأخذ الحرب الاقتصادية الشّكل العسكري، إلا أنّها تصل في النّهاية إلى السيطرة على موارد الدّول الضّعيفة، ولكن تلك الحروب اتّخذت أشكالاً أخرى مع تغيّر النّظام العالمي الجديد، لاسيما بعد الحرب العالميّة الثانية، فأصبحت الحروب تُشَنّ تحت عناوين مختلفة، وشعارات برّاقة، لتكسب بها موافقة بلدان أخرى، لكن الهدف الحقيقي هو السيطرة على موارد تمتلكها الدّول التي تُشَنّ الحروب عليها، وقد تُقام حرب بين طرفين إلا أنّ المحرّض على هذه الحرب هو المستفيد، وهو من يغتنم موارد تلك الدّول دون أن يتكبّد أيّة خسائر، والمستفيد كان ولازال هو الولايات المتّحدة لاسيما بعد تغيّر النّظام العالمي إبّان انتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتّحدة والاتّحاد السوفييتي بتفكّك الاتّحاد السوفييتي عام 1991، وبروز القطب الأوحد في العالم، وبسط الولايات المتّحدة هيمنتها الاقتصاديّة والسياسيّة والعسكريّة على دول العالم، وكونها أصبحت الدولة العظمى في حقبة الهيمنة الأحاديّة، كان للدولة الأعظم حقّ ممارسة العنف والخروج عن الشّرعيّة إذا اقتضى الأمر ذلك، فهذا لا يهمّها، إنما ما يهمّها هو تحقيق أهدافها، حتّى لو كان سلاحها القوّة العسكريّة والخداع.

ثانياً: الحرب من أجل النفط:

نشبت العديد من الحروب التي ترأستها الولايات المتّحدة، وبعضها بتعاون وتحالف دول أخرى، ليتمّ فيما بعد تقسيم غنائم حروبها من موارد البلدان المنهوبة، والنّفط يعتبر مادّة من المواد الأساسيّة التي تُشنّ لأجله حروب تُدَمّر بها بلدان وتفنى أمم، وهذه المادّة أساسيّة لكافّة الدول الصناعيّة، كانت الولايات المتّحدة السائرة خلف رائحة النّفط، تضع الخطط، وتلملم العتاد، للانقضاض على مناطق ودول وجوده، ففي خريف عام 1999، وفي اجتماع مغلق نظّمه المعهد البريطاني للبترول في لندن، تحدّث ديك تشيني (نائب الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن) وكان حينها لا يزال على رأس أكبر شركة لخدمات النّفط في العالم "هاليبرتون" قائلاً:[1] "من الواضح لنا جميعاً بأنّ النّفط آيل للنضوب، ولهذا يترتّب استكشاف المزيد من الاحتياطات النفطيّة وتطويرها كلّ عام بما يعادل حجم الإنتاج في ذلك العام، وذلك لتحقيق التّعادل المطلوب، وهي حقيقة لا تمسّ الشركات النّفطية فحسب، بل تمسّ القطاع الاقتصادي على مستوى العالم بشكل عام، وعلى سبيل المثال، فإنّ شركة نفطيّة مثل إيكسون موبيل مُطالَبَة بتأمين احتياطات نفطيّة جديدة بحجم 1.5 مليار برميل سنوياً لتعويض حجم إنتاجها السنوي الحالي، الأمر هنا أشبه بمن يتقاضى فوائد ماليّة بنسبة 100%، وهذا يعني استكشاف حقل نفطي رئيسي جديد بحجم 500 مليون برميل كلّ 4 أشهر، أما على المستوى العالمي، فإنّ الشركات النفطيّة مُطالَبَة باستكشاف ما يكفي من النفط واستخراجه لتعويض الاستهلاك السنوي الذي يتجاوز حالياً 71 مليون برميل يومياً، بالإضافة إلى تلبية الزيادة على الطلب الآخذ في التّعاظم، والذي تضعه بعض التقديرات بحدود 2% سنوياً، يُضاف إليها 3% وهي نسبة التراجع الطبيعي في الإنتاج من الاحتياطات الحاليّة"، وهكذا كانوا يتوقّعون أنّه بحلول عام 2010 سيكونون بحاجة إلى 50 مليون برميل إضافيّة يوميّاً لتلبية الزيادة في الاستهلاك العالمي من النفط، في الوقت الذي توفّر فيه بعض المناطق في العالم فرصاً حقيقية، يظلّ الشّرق الأوسط بما يملكه من ثلثيّ حجم الاحتياطي العالمي من النفط، يشكّل منطقة الجائزة الكبرى، ومع أنّ الشّركات النفطيّة تواقة لتعزيز تواجدها هناك، إلا أنّ ما يتمّ إحرازه من تقدّم في هذا المجال يغلب عليه البطء الملحوظ.

وهنا نجد بأنّ الولايات المتحدة كانت ولا زالت تنظر للعالم بأنّه بقعة يمكنها بأيّ وقت امتلاك ما فوق سطحه، والاغتناء بما يحتويه في باطنه، دون الاهتمام لمن تعود ملكيّة ذلك، فإنّ كان بإمكانها الحصول على ما تريده بسياساتها وأساليبها المهيمِنة، أو عليها بالحروب البرّاقة. وقد كان الطلب على النفط خلال الفترة بين 1986– 2002 (خارج الاتحاد السوفييتي السابق) قد ارتفع من 54 مليون برميل يوميّاً ليصل إلى 73 مليون برميل، في وقت وصل فيه الإنتاج النفطي إلى نقطة الذروة في مناطق بحر الشّمال، وأمريكا اللاتينيّة (باستثناء البرازيل)، وأمريكا الشّماليّة (باستثناء النفط الثقيل)، وإفريقيا (باستثناء احتياطات المياه العميقة)، كما كانت معظم حقول النفط في العالم قد تمّ اكتشافها في الستّة عقود الأخيرة من القرن العشرين، وعندما تصل الحقول إلى أقصى طاقاتها الإنتاجيّة أي الذروة، فإنّها تحافظ على مستوى الإنتاج نفسه لبضعة أعوام إلا أنّها سرعان ما تبدأ مرحلة الانحدار، ويصبح استغلالها استثماراً صعباً ومكلفاً، فمثلاً من أكبر الاستكشافات النّفطيّة منذ السبعينيّات حقل كروزبينا في كولومبيا، فقد تراجعت القدرة الإنتاجيّة لهذا الحقل من نصف مليون برميل يوميّاً في البداية إلى 200 ألف برميل فقط في اليوم، وأيضاً حقل برودهو باي في آلاسكا شكّل أحد أكبر الاستكشافات النفطيّة في السبعينيات، حيث بدأ بحجم إنتاج 1.5 مليون برميل يوميّاً، وبقي محافظاً على هذا المعدّل لأكثر من 12 سنة قبل أن يبدأ عمليّة انحدار سريع ليصل إلى 350 ألف برميل في اليوم.[2]

في الحقيقة كانت الولايات المتّحدة الأمريكيّة إضافة إلى جميع الدول الصناعيّة التي تعتمد على النفط الرخيص تواجه تهديداً حقيقياً، وما يزيد خطر ذلك على الولايات المتحدة هو أنّ الدولار كان العملة الوحيدة للمتاجرة بالنفط، وذلك يعني أنّ فرص طباعة الدولار ستكون مهددة بمجرّد السماح بتحويل تسعير البترول من الدولار إلى عملات أخرى، وذلك سيلحق دماراً شاملاً في الاقتصاد الأميركي، وكان العراق قبل احتلاله عام 2003 يبيع النفط باليورو خارجاً بذلك عن سرب دول العالم التي تبيع النفط بالدولار.

إنّ الولايات المتّحدة تقوم بطباعة الدولارات بما يفوق عشرات المرات الحاجة إلى خدمة دورتها السلعية الداخليّة، والدولار غير المضمون سلعياً، غير مضمون ذهبياً، إذ إنّ كلّ الاحتياطي الأمريكي من الذهب في فورت فوكس، لا يضمن خِمس الدولارات الورقية التي طرحها البنك المركزي الأمريكي، وكي لا يحاول أيّ من حملة الدولارات استبدالها بمعادلها من الذهب، قام الرئيس الأمريكي نيكسون عام 1971 بإلغاء عملية تبديل الدولارات الورقية بالسعر المثبت سابقاً، وبالتالي إنّ الدولار كقيمة يضمنها الاحتياطي الاقتصادي والمالي الأمريكي، يعادل أقل بكثير من قدرته الشرائيّة المعلنة، ما يمكّن الولايات المتحدة من الحصول على الموارد الهائلة العائدة للبلدان الأخرى، لقاء أوراق ليس لها تغطية فعليّة. [3]

وهكذا بدأت الولايات المتّحدة مشروعها القديم الجديد في البحث عن مصادر الطاقة (النفط والغاز) الآيلة للنضوب باعتبارها مصادر غير متجدّدة، وقد كان المخطّطون في واشنطن ولندن في منتصف التسعينيات من القرن العشرين، على قناعة بأنّ السيطرة المباشرة للشركات النفطيّة الأمريكيّة والبريطانيّة على حقول نفط أذربيجان وكازاخستان، من شأنه أن يمنح الولايات المتّحدة الوقت الكافي المطلوب للتخطيط المتأنّي للسيطرة العسكريّة على حقول النفط الأضخم في الشرق الأوسط، وكانت تلك الدول خارجة حديثاً من تحت عباءة الاتحاد السوفييتي منهكة، وضعيفة، وتسودها الفوضى، الأمر الذي جعلها جاهزة للسيطرة الأمريكيّة، وفيما بعد بدأت النّظرة إلى أفغانستان كونها تشكّل حلقة هامّة تربط حقول النفط والغاز الطبيعي في حوض بحر قزوين وطرق خطوط النفط الجديدة، حيث كانت التوقعات آنذاك، بأنّ بحر قزوين يضمّ احتياطيات هائلة، قدّرت بأكثر من 200 مليار برميل من النفط غير المستخرج. وبدأت أحداث أيلول عام 2001، (رغم الغموض الذي شاب تلك الأحداث حول حقيقة الفاعل الحقيقي)، أعلنت الولايات المتّحدة حربها على الإرهاب، فقرعت طبولها، واتّشح العالم بأحد اللونين إمّا مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة،وإما ضدّها، وبدأت تعدّ العدّة للقيام بحملتها على الإرهاب، فكانت أولى حروبها بعد 11 أيلول 2001 على أفغانستان عام 2002 ضمن إطار هذه الحملة، تحت شعار براق وهو القضاء على الإرهاب، ومع الاحتلال العسكري الأمريكي لأفغانستان، بدأت واشنطن ممارسة الضغوط على ألمانيا ودول الناتو الذين كانوا عوناً لها في حربها على أفغانستان، وذلك للقيام بالدور الأكبر في الحفاظ على الأمن في أفغانستان، بينما تحوّل الاهتمام الأمريكي إلى الشرق الأوسط بدءاً من العراق الذي تحدّثت التقارير الأمريكية بأنّه يمتلك احتياطيات نفطيّة تصل إلى 112 مليار برميل، أي ما يعادل 11% من حجم الاحتياطي الإجمالي العالمي من النفط، ومع الاهتمام المتزايد من قبل الروس والفرنسيين والصينيين في استثجار حقول عراقية غير مكتشفة، أكسب ذلك العراق المزيد من الأهميّة، لتزداد التقديرات في التقارير أنّ امتلاك العراق لاحتياطيات نفطيّة يتجاوز 200 مليار برميل. [4] وهكذا في عام 2003 كانت الحرب على العراق، ولكن بحجّة نزع أسلحة الدمار الشامل حيناً، ونشر الديمقراطيّة حيناً آخر.

خلال مؤتمر صحفي عُقد بعد أسبوعين على هجمات أيلول، جرى حوار بين وزير الدّفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد وأحد المراسلين، حيث سأل المراسل: "هل ستكون هناك أيّة ظروف، باعتبارك ستُشرف على هذه الحملة،

يُعطى فيها الإذن لأحد في وزارة الدّفاع ليكذب على وسائل الإعلام لزيادة فرص نجاح عمليّة عسكريّة ما، أو لتحقيق مكاسب على خصومك؟". فأجاب رامسفيلد: "أحياناً تكون الحقيقة ثمينة جداً إلى درجة أن يصبح من الضروري أن تكون مصحوبة بحراسة من الأكاذيب".[5]

ثالثاً: ذروة النفط:

يُعرّف الجيولوجيون ذروة النّفط بالنّقطة التي يكون عندها نصف مخزون حقل نفطي ما على الأقلّ قد استُخرِج، وبعد الذروة يحتاج كلّ برميل إضافي يُستخرَج مبلغاً متزايداً من التّكاليف حتّى تتمّ المحافظة على الاستخراج، ويكلّف الحقن بالغاز أو الماء مبالغ باهظة، وهذا معناه أنّه مع بلوغ حقول النفط الكبرى في العالم نقطة الذروة فإنّ تكاليف استخراج النفط سوف تبلغ مستويات عالية جدّاً، ولا تعني الذروة هنا حقلاً نفطيّاً معيّناً أو بلداً مُنتجاً بعينه، بل الإنتاج العالمي من النفط.

وفي 9 أيلول 2001 تسلّم مكتب رئيس الوزراء البريطاني (طوني بلير) مذكّرة تحت عنوان "مذكّرة إلى مكتب رئيس الوزراء حول سياسة الطّاقة"، وكانت هذه المذكّرة قد أُعِدَّت من قِبَل (مركز تحليل نضوب النفط) المكوَّن من مجموعة من الجيولوجيين البارزين، حيث نصّت تلك المذكّرة على ما يلي: "يواجه العالم صعوبات قويّة في مجال مخزونات الهيدروكاربون، والمخزونات العالميّة من النفط تواجه في الوقت الراهن مخاطر سياسيّة، وإنّ استثمارات واسعة في الإنتاج في الشّرق الأوسط يمكنها أن ترفع مستوى الإنتاج ولكن إلى حدّ معيّن، والاستثناء الرئيسي هو العراق"، كانت المذكّرة تقول بأنّ الإنتاج العالمي من النفط سوف يتّجه نحو الانخفاض قريباً، وتاريخ الذروة يتعلّق بحجم المخزون في الشرق الأوسط، وتدلّ أحسن التقديرات إلى أنّ الذروة العالميّة سوف تكون بعد خمس سنوات إلى عشر سنوات، إضافة إلى ذروة عالميّة في إنتاج الغاز في مدى عشرين عاماً، وقد اقترح واضعوا المذكّرة على الحكومة القيام بعمليّة تدقيق لتلك الحسابات. وكانت دراسة عن ذروة النفط قد أشارت في إحصائيات حول اكتشافات حقول نفط جديدة بأنّ الشّركات الكبرى العشرة الأولى المتخصّصة في مجال التّحري عن واستخراج النفط قد أنفقت مبلغ 195 بليون دولار من عام 2000 إلى عام 2002 لتزيد الإنتاج من 22.4 مليون برميل إلى 24.1 مليون برميل في اليوم الواحد، حيث أشارت إلى أنّ الحقول القديمة لبحر الشّمال قد وصلت للذروة فمثلاً حقل Brent فقد 90% من معدّل إنتاجه في مدى أربع أو خمس سنوات بعد بلوغه الذروة.[6]

وهكذا كان وصول حقول النفط للذروة، واقتراب وصول الإنتاج العالمي للنفط والغاز إلى الذروة يشكّل هاجساً وقلقاً لدول العالم في مقدّمتها الولايات المتّحدة الأمريكيّة، حيث باتت تبحث عن مصادر بديلة للطاقة، وبالتّالي وضع يدها عليها بأيّة طريقة تجدها مناسبة لفرض سيطرتها.

رابعاً: النّفط والقواعد العسكريّة في القرن الحادي والعشرين:

كانت التقديرات للذروة الوشيكة للنفط العالمي تفسّر سبب إقدام الولايات المتّحدة للسيطرة على العراق، وباتت السياسة الخارجيّة والعسكريّة للولايات المتّحدة تقوم على السيطرة على كلّ مصدر هامّ حالي أو محتمل للنّفط وطُرُق نقله على وجه الأرض، وفي تقرير للطاقة أشرف على إعداده (ديك تشيني) عام 2001 تمّ التركيز فيه على ضرورة إزاحة العوائق سواء كانت سياسيّة أم اقتصاديّةأم قانونيّة أم لوجستيّة من طريق تزويد الولايات المتّحدة بالمزيد من النفط الأجنبي، وكانت القواعد العسكريّة الأمريكيّة قد انتشرت في الخليج العربي، وفي أعقاب الحرب على العراق توسّعت

القواعد العسكريّة الأمريكيّة فانتشرت في أوزبكستان وفي مناطق نفوذ الاتّحاد السوفييتي السابق وفي أفغانستان، ومن موقعها العسكري في أفغانستان كانت قوّات الولايات المتّحدة تستطيع السيطرة على معظم جنوبي آسيا، وأيضاً كان لها تواجد عسكري في باكستان، وبدأت السيطرة على مناطق الطاقة في العالم تتساقط في قبضة الولايات المتّحدة، مثل جورجيا التي يعبر أراضيها أنبوب نفط رئيسي يمتدّ من منطقة قزوين إلى ميناء جيهان في تركيا، حيث أصبحت جورجيا محميّة أمريكيّة مع بداية عام 2004، وكانت وزارة الدّفاع الأمريكيّة في بداية 2003 قد أعدّت اتّفاقيّة طويلة الأمد لإقامة قواعد عسكريّة في جزيرتين صغيرتين في المحيط الهادي واللتين تقعان على مسافة قريبة من حقول النفط الاستراتيجيّة في غرب إفريقيا والممتدّة من الغرب إلى نيجيريا وغينيا الاستوائيّة وأنغولا، وكان التقدير أنّ 25% من احتياجات الولايات المتّحدة من النفط سوف يأتيها من غرب إفريقيا، وكانت ليبيا في كانون الثاني 2004 قد فتحت أبوابها للاستثمارات الأجنبيّة في النفط مقابل سحب الولايات المتّحدة للعقوبات ضدّها، وكانت ليبيا تمتلك كميّات ضخمة من مخزون النفط الذي طالما أرادت واشنطن بسط سيطرتها عليه، أما في السودان فقد وقّعت حكومة الخرطوم في كانون الثاني 2004 اتفاقيّة لتقاسم الثروة النفطيّة مع متمرّدي الجنوب وكانت واشنطن وراء هذا الاتفاق، وفي أمريكا اللاتينيّة كان نفط كلّ من كولومبيا وفنزويلا سبباً في تزايد الحضور العسكري الأمريكي، حيث أعلنت حكومة واشنطن بإدارة (جورج بوش الابن) عن خطّة لإنفاق 98 مليون دولار للتدريب العسكري وأشكال دعم أخرى في كولومبيا، حيث أصبحت كولومبيا تحتلّ المركز السابع بين الدّول التي تزوّد الولايات المتّحدة بالنفط.[7]

وهكذا أصبحت القواعد العسكريّة للولايات المتّحدة الأمريكيّة تسمح لها بالسيطرة على الطرق الإستراتيجيّة لنقل الطاقة ما بين الدّول.

خامساً: دور الولايات المتّحدة في حروب العالم:

في القرن العشرين حصلت كثير من الحروب في العالم، وكان أبرزها الحربين العالميتين الأولى والثانية، وكانت الولايات المتّحدة الأمريكيّة طرفاً في كلٍّ منهما، وفي فترة ما بين الحربين العالميّتين كانت الولايات المتّحدة تُقاتِل للسّيطرة على مقدّرات وثروات أمريكا اللاتينيّة، ولم تتوقّف عجلة الحرب الأمريكيّة خلال فترة الحرب الباردة في أعقاب الحرب العالميّة الثانية، فطوال نصف قرن وأكثر من الحرب الباردة خاض رؤساء الولايات المتّحدة حروبهم إمّا مباشرة وإما بالوساطة عن طريق تحريض أطراف أخرى على الاقتتال فيما بينها، وإمّا بحروب انقلاب من داخل الدّول ضدّ أنظمة الحكم فيها، وكان رئيس أمريكا خلال فترة الحرب الباردة (1945–1952) الرئيس (هاري ترومان) والذي خاض حروباً مباشرة في كوريا واليونان وإيران، وأتى بعده الرئيس (وايت آيزنهاور) الذي اختار أسلوب الانقلاب من الداخل بالمخابرات والسلاح وحدث ذلك ضدّ حكومة (أربينز) في غواتيمالا، وضدّ حكومة (مصدق) في إيران، حيث كان ذلك هو العهد الذّهبي لوكالة الاستخبارات الأمريكيّة، وجاء بعده الرئيس جون كينيدي الذي قام بحرب ضدّ كوبا أُطلِقَ عليها حرب خليج الخنازير، وقام أيضاً بالتدخّل في حرب فيتنام والتي أكملها خَلَفَهُ (ليندون جونسون) حيث واصل تلك الحرب حتّى نهايتها، ومن ثمّ جاء (ريتشارد نيكسون) ليمدّ دائرة الحرب من فيتنام إلى لاوس وكمبوديا، إضافة إلى قيامه بحروب وانقلابات من الداخل في إفريقيا، وفي أمريكا اللاتينيّة ضدّ حكومة شيلي، وبعده جاء (جيمي كارتر) الذي دخل في حرب بالوساطة في أفغانستان ضدّ الاتّحاد السوفييتي، وتَبِعَهُ (رونالد ريغان) الذي خاض معركته على جزر غرانادا، ومن بعده جاء (جورج بوش الأب) الذي قام بحرب الخليج الأولى، وفي آخر أيّام رئاسته نزل على شواطئ الصّومال في غزوة باسم الإنسانيّة، وجاء بعده (بيل كلينتون) الذي استخدم أسلوب القذائف الصاروخيّة الموجّهة إلى

بغداد والخرطوم وأفغانستان، ومن بعده (جورج بوش الابن) الذي أعلن مع بداية القرن الحادي والعشرين الحرب على الإرهاب، فكانت الحرب على أفغانستان والعراق،[8] ومن ثمّ جاء دور (باراك أوباما) ولكن في عهده طرأ تغيير حيث أخذت الحروب طابعاً مختلفاً متخفية بحقوق الإنسان ومطالب الشّعوب وتمّ التّرويج لما أسموه الربيع العربي ومن ثماره كانت الحرب على ليبيا عام 2011 والتي دمّرَت بحجّة حقوق الإنسان حيث كان تدخّل حلف النّاتو كفيلاً بتدميرها وقتل كثير من الشّعب الليبي بعد أن تمّ تأمين الحماية لآبار النفط ليتمّ مباشرة استثمارها لصالح الدّول المشاركة في الحرب على ليبيا وكانت الحصّة الأكبر من نصيب الولايات المتّحدة الأمريكيّة.

وهكذا نجد بأنّ الولايات المتّحدة قائمة على خوض الحروب حول العالم حيث تكمن مصالحها، وكانت دائماً تسوّق أسباباً للحروب التي تقوم بها، ولكن تلك الأسباب المعلنة لم تكن الأسباب الحقيقية، بل كانت المصالح والأطماع الأمريكيّة تتخفّى خلف تلك الأسباب المعلنة، وكانت أطماعها تتمثّل إمّا في فرض نفوذها وسيطرتها على منطقة معيّنة، أو استغلال الموارد الطبيعيّة التي طالما سَعَت الولايات المتّحدة لامتلاكها كالنفط والغاز والمياه، ولم تكن توفّر جهداً في سبيل تحقيق غاياتها حتّى لو كان الثّمن تدمير دول العالم.

سادساً: العقوبات الاقتصاديّة على العراق:

عندما قامت العراق بغزو الكويت، تحرّك مجلس الأمن مُديناً الغزو، ومُعتبراً إيّاه عدواناً مسلّحاً على دولة عضو في الأمم المتّحدة، واعتبره خرقاً لميثاق الأمم المتّحدة، فاتّخذ مجلس الأمن بحق العراق أكثر من 30 قراراً 12 منها قبل الحرب في الفترة ما بين 2 تشرين الأول و 29 تشرين الثاني من عام 1990، وقرابة 20 قراراً بعد انتهاء الحرب التي بدأت فجر 17 كانون الثاني عام 1991 وانتهت في 28 شباط للعام نفسه. وكانت أهمّ هذه القرارات:

1. القرار 660 الصادر في 1990/8/2 الذي تمّ بموافقة 14 صوتاً في مجلس الأمن، واستند هذا القرار إلى المادتين 39، 40 من ميثاق الأمم المتّحدة، ليطلب من العراق سحب كافّة قوّاته، والبدء فوراً في حلّ الخلافات عن طريق التّفاوض، ولكنّ العراق امتنع عن تنفيذ القرار.[9]
2. القرار 661 الصادر في 1990/8/6 أي بعد 4 أيّام على غزو العراق للكويت، وتمّ بموافقة 133 صوت وامتناع كوبا واليمن عن التصويت، وقد تضمّن إعلان المقاطعة التّجاريّة والماليّة والاقتصاديّة والعسكريّة الشاملة للعراق، كما ألزم كافّة الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة بمنع أيّة تجارة أو بيع أو تعامل مالي مع العراق أو الكويت أو أيّة تعاملات يقوم بها رعاياها أو السّفن التي ترفع علمها أو تتم في أقاليمها، بما في ذلك تحويل أيّة أموال إلى العراق أو الكويت، وكان القرار قد استثنى في الفقرة الثامنة منه بعض المواد ذات الطابع الإنساني، حيث نص على استثناء المواد ذات الأغراض الطبّيّة والمواد الغذائيّة في الظروف الإنسانيّة، كما نص القرار على تشكيل لجنة مهمّتها الإشراف على تنفيذ العقوبات بالتّعاون مع الأمين العام للأمم المتّحدة. والقرار 665 صدر في 1990/8/25 بضغط من الولايات المتّحدة الأمريكيّة حيث دعا جميع الدول المتعاونة مع الكويت إلى إيقاف جميع أعمال الشّحن البحري من وإلى العراق، وذلك بهدف التأكّد من تنفيذ العقوبات الاقتصاديّة.[10]
3. القرار 666 صدر في 1990/9/13 نظراً لما اتّسمت به الاستثناءات الواردة بالقرار 661 من غموض، وعدم تحديده للمواد الطبّيّة والغذائيّة المستثناة من الحظر، حيث حدّد القرار الشروط التي يمكن بموجبها تزويد العراق بالأدوية والحالات الإنسانيّة التي تبرّر تزويده بها، فاشترط أن يتمّ التزويد بها تحت الإشراف المباشر من قِبل حكومة الدولة المصدِّرة أو الوكالات الإنسانيّة.[11]

4. القرار 670 صدر في 1990/9/25 حيث قرر مجلس الأمن بموجبه توسيع نطاق الجزاءات لتشمل كل وسائل النقل بما فيها الطائرات، ليُعتبر أول حظر جوّي تقوم به الأمم المتّحدة ضدّ عضو من أعضائها، حيث نص القرار على منع الدول من السماح للطيران من وإلى العراق، إلا إذا كان ذلك ضمن الإطار المسموح به من قِبل مجلس الأمن.[12]

5. القرار 678 صدر في 1990/11/29 قرر مجلس الأمن بموجبه استخدام الخيار العسكري ما لم ينفّذ العراق بحلول 1991/1/15 جميع قرارات مجلس الأمن، رغم أنّ الولايات المتّحدة كانت قد قرّرت اللجوء إلى القوّة حتّى قبل أن يقرّر المجلس نهائيّاً استخدامها بموجب ميثاق الأمم المتّحدة، حيث قادت قوّات 30 دولة إلى العراق، وفعلاً تمّ استعمال القوّة ضدّ العراق، وتمّ إيقاف إطلاق النّار في آذار 1991، ولكنّ العقوبات الاقتصاديّة بقيت مستمرّة مع تعميمها لتشمل الحظر العسكري الشامل. والقرار 687 صدر في 1991/4/3 بأغلبية 12 صوتاً مع امتناع الأكوادور واليمن عن التّصويت، حيث أكّد على إعادة ما استولت عليه القوات العراقيّة إلى الكويت، كما حدّد الحدود بين البلدين، وألزم العراق بموجبه بدفع تعويضات الحرب، وقضى بتدمير الأسلحة العراقيّة، وإعادة جميع الكويتيين ورعايا دول العالم الثالث إلى بلدانهم.[13]

6. القراران 706، 712 صدر الأوّل في 1991/8/15، والثاني في 1991/9/19 وقد تطرّق القراران إلى مساعي تخفيف معاناة الشّعب العراقي نتيجة التّقرير الذي تقدّم به الأمين العام للأمم المتّحدة إلى مجلس الأمن في 1991/7/15، حيث اقترح من خلال هذا التقرير تغطية الحاجات الإنسانيّة عن طريق موارد العراق برفع الحظر عن الأرصدة المجمّدة بالخارج، أو من خلال بيع النفط العراقي، وهو ما تمّ فعلاً في تاريخ 1991/8/15 حيث أخذ مجلس الأمن بالاقتراح الثاني من خلال إصداره القرار 706 الذي أنشأ بموجبه آليّة لبيع النفط العراقي عن طريق الأمم المتّحدة ووضع العائدات في صندوق خاص أو حساب ضمان تُشرف عليه الأمم المتّحدة، بحيث لا تتجاوز المبيعات 1.6 مليار دولار خلال 6 أشهر، كما اشترطت موافقة لجنة العقوبات على طلب المبيعات، وقد تمّ تقسيم العائدات بنسبة 65% للسكّان المدنيّين، و5% لنفقات الأمم المتّحدة، و30% للتّعويضات استناداً للفقرة 8 من القرار 687، ليصدر فيما بعد القرار 712 حيث وضع من خلاله مجلس الأمن هيكليّة أساسيّة لتنفيذ القرار 706.[14]

7. القرار 986 المعروف باسم (النّفط مقابل الغذاء) صدر في 1991/4/14 كمحاولة حسب زعمهم لتحسين الوضع في العراق، حيث تضمّن بيع ما قيمته 2 مليار دولار مقابل مشتريات البضائع الإنسانيّة، وذلك خلال فترة 180 يوماً قابلة للتّجديد، كما وضع قيوداً وشروطاً على منافذ التّصدير وفرض آليّة على التّوزيع. ولكنّ هذا القرار فشل في تحقيق هدف رفع المعاناة الإنسانيّة عن الشّعب العراقي من خلال مقايضة النفط بالغذاء والدواء والمواد الإنسانيّة، وأهمّ أسباب فشله هو تعليق لجنة العقوبات لعقود البيع وعدم المصادقة عليها لفترة تجاوزت 6 أشهر، إضافة إلى تعقيد آليّة تقديم العقود التي تطلّبت مرورها سلسلة طويلة من المراحل ممّا تسبّب في تأخير المساعدات الإنسانيّة، إضافة إلى أنّه كان أحياناً يتمّ بيع مواد غذائيّة لا تناسب الاستهلاك البشري، ولا تنطبق عليها المواصفات المتّفق عليها في العقود.[15]

بعد أن حاول مجلس الأمن تخفيف الحصار على العراق عن طريق النفط مقابل الغذاء، كانت كلّ من الولايات المتّحدة الأمريكيّة وبريطانيا قد اعترضتا على إمكانيّة الرفع النّهائي للحصار، واقترحتا مشروع عقوبات سمّيت بالعقوبات الذّكيّة قُدِّم في 2001/5/22 لمناقشته في مجلس الأمن حيث حاولتا من خلاله إعادة هيكلة العقوبات الاقتصاديّة عن طريق مجموعة من الإجراءات منها:[16]

1- السّماح باستيراد المواد الاستهلاكيّة مع إبقاء الحظر على الأسلحة والمواد العسكريّة.

2- إلزام طائرات الشّحن المتّجهة إلى العراق بالخضوع لتفتيش الأمم المتّحدة، بضمان عدم مساهمة الرحلات الدّوليّة في إعادة بناء قدراته العسكريّة.

3- تشكيل مجلس الأمن لهيئة تحقيق تتابع الانتهاكات في نظام العقوبات.

4- فرض تجميد أرصدة معيّنة وحظر سفر بعض الأشخاص: حيث تمّ وضع قائمة محدّدة بكبار المسؤولين العراقيين وأفراد عائلاتهم حيث ضمن القائمة الرئيس العراقي وأفراد عائلته وبعض المسؤولين العسكريين والسياسيين لاسيما المسؤولين عن تطوير برنامج أسلحة الدّمار الشامل، إضافة إلى تجميد أرصدتهم الماليّة وحظر كافّة التّعاملات الماليّة معهم، ورفض منحهم بتأشيرات الدّخول إلى الدّول.

5- تقليل عقود الواردات إلى الحدّ الأدنى وجعل عمليّة المراجعة أكثر شفافيّة.

لكنّ مشروع العقوبات الذّكيّة انتُقِد من قِبَل بعض دول مجلس الأمن كفرنسا وروسيا والصين، وأيضاً بعض دول جوار العراق كالأردن، ونتيجة رفض مشروع العقوبات الذّكيّة تمّ تبنّي مجموعة قرارات كان آخرها قرار رقم 1409 الصادر في 2002/5/15 الذي تضمّن تمديد العمل ببرنامج النّفط مقابل الغذاء، وتحديد قائمة السّلع مزدوجة الاستعمال مع توسيع قائمة المواد الإنسانيّة التي يستطيع العراق استيرادها، كان لهذه العقوبات الاقتصاديّة على العراق آثارها السّلبيّة على الشّعب العراقي، رغم ما ادّعته الأمم المتّحدة من حرص وخوف على الشعب، إلا أنّ نسبة سوء التّغذية كانت من أعلى النّسب في العالم نتيجة العقوبات على بلد يستورد 70% من احتياجاته الغذائيّة.[17]

حيث جاء في تقرير نشرته منظّمة الصّحّة العالميّة في آذار عام 1996 بعنوان (الظروف الصحّيّة للسكّان في العراق منذ أزمة الخليج) أنّ الحصص التموينيّة الغذائيّة التي تصرفها الحكومة منذ أيلول 1990 توفّر ثلث الحدّ الأدنى المطلوب يوميّاً من السّعرات الحراريّة للفرد.

كما ارتفعت أسعار المواد الغذائيّة وانخفضت الأجور والمرتّبات، مما جعل حياة آلاف العراقيين، لاسيما الأطفال مهدّدة بالموت، وبمجيء برنامج النفط مقابل الغذاء، والذي فرض رقابة دوليّة على صادرات النفط وتوزيع الغذاء، حيث بلغ عدد مراقبي الأغذية والأدوية 151 مراقباً، ورغم تحسّن الوضع نوعاً ما إلا أنّ المواد الغذائيّة التي وفّرها البرنامج لم تكن تكفي أكثر من 10 إلى 15 يوماً كلّ شهر، حيث وصل سوء التّغذية عام 1998 بين الأطفال دون سنّ الخامسة إلى نسبة 22.8%. كما أنّه قد تمّ قطع الإمدادات الطبّيّة الضروريّة كاللقاحات والمضادّات الحيويّة، كما أدّت العقوبات إلى نقص الأدوية والتّحاليل المخبريّة، إضافة إلى النّقص الكبير في المواد الاحتياطيّة اللازمة لصيانة وعمل الأجهزة الطبّيّة الثّقيلة كأجهزة الفحص الشعاعي والمخبري وأجهزة الكلى. ووفقاً لمؤشّرات أداء الخدمات الصحّيّة قبل عام 1990 كان 85% من سكّان العراق يتمتّعون بصحّة جيّدة، و93% كانوا يحصلون على مياه صالحة للشّرب، وكانت نسبة 90% من النّساء الحوامل يتمتّعن بالرعاية الصحيّة الجيّدة، ولكن بعد فرض العقوبات عرف العراق أمراضاً انتقاليّة كان قد تمّ القضاء عليها مثل أمراض شلل الأطفال، الكوليرا، الجرب، التيفوئيد، الحصبة، ذات الرئة، التهاب الكبد الفيروسي، الملاريا، الخناق، حيث عاودت الانتشار بسبب النقص الكبير في اللقاحات المضادّة التي كانت تستورد، وذُكِرَت حالات موت أطفال رضّع بسبب انقطاع الكهرباء عن الحاضنات، بينما نما آخرون وهم مصابون بالشّلل الارتجافي بسبب عدم كفاية الأوكسجين، وارتفعت نسبة أمراض المعدة والأمعاء وجفاف الماء من الجسم وسوء التّغذية، كما ارتفع عدد المرضى نفسيّاً والمصابين بضغط الدّم ومرض السّكّري، والأمراض الخطيرة منها أمراض القلب والسّرطان. وقد كان العراق قد تعرّض للقصف حتّى أثناء الحصار حيث تعرّض لأكثر من 940000 طن من اليورانيوم

المنضّب، إضافة إلى استخدام الأسلحة الكيميائيّة وغازات الأعصاب، مما أدّى إلى الإضرار بالبيئة والمياه بسبب الإشعاعات، حيث تحوّلت أجزاء كبيرة من الأراضي العراقيّة إلى شبه ملوّثة ونشطة إشعاعيّاً وتحتاج إلى 45 مليار سنة لتفقد هذا الإشعاع.[18]

وهكذا نجد بأنّه رغم كلّ ما يجري في المحافل الدّوليّة من العمل على ضمان حقوق الشّعوب، إلا أنّه كان جليّاً بأنّ العقوبات أوّل ما ستقع آثارها السلبيّة، ستقع على الشعب، ونجد ذلك جليّاً في حالة العراق التي اجتمع لأجلها مجلس الأمن منذ اللحظات الأولى لغزو الكويت، بينما ذات المجلس ولسنوات طوال لم يقترب من مجرّد فكرة فرض عقوبات على الكيان الصهيوني، رغم كل الاعتداءات والجرائم المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني، هذا الكلام ليس مفاده القبول أو الدّفاع عن العراق في غزوه للكويت، إنّما هو إضاءة على الازدواجيّة في ذلك المجلس الدّولي الذي باتَ مرتهناً للولايات المتّحدة الأمريكيّة، وإنّ ما تمّ اتّخاذه من إجراءات في كنفه، ليس إلا لأهداف سياسيّة، وما كانت ولن تكون العقوبات الاقتصاديّة سوى آليّة في ظلّ قانون دولي يُسيَّر ويُجيَّر لمصالح دول مسيطرة عليه، وهذا ما رأيناه في دولة كالعراق خارجة من حرب، وقد دام الحصار عليها لسنوات طويلة، لتأتي حرب أخرى تُبيد ما تبقّى من جرّاء الحصار والحروب السّابقة، ألا وهي حرب عام 2003، والتي نتج عنها ويلاتٌ لا حصر لها، وكان أبسطها تقسيم العراق، ولا بدّ من التّذكير بأكثر حقوق الإنسان التي تملأ الدّنيا وتشغل النّاس في المحافل الدّوليّة وهو حق الحياة، إلا أنّ هذا الحق يُمنح لمن تتناسب سياسته مع سياسة الولايات المتّحدة الأمريكيّة.

سابعاً: الحرب الاقتصاديّة على العراق عام 2003:

كانت الولايات المتّحدة بإدارة بوش قد ساقت العديد من الحجج للحرب على العراق، وكانت الحجّة الأقوى هي أنّ العراق يمتلك أو قد يمتلك أسلحة الدّمار الشامل، فحسب تقرير وضعته لجنة من مجلس الشّيوخ الأمريكي عام 1994، فإنّه منذ عام 1985 (وربما قبل) وحتّى عام 1989، كان الموردون الأمريكيّون من القطاع الخاص يصدّرون للعراق كميّات من المواد البيولوجيّة بموجب طلب مقدّم إلى وزارة التّجارة الأمريكيّة وتصريح صادر عنها، وكان من بين هذه المواد، والتي تسبّب عادة موتاً بطيئاً مصحوباً بعذاب شديد: [19]

- المواد التي تسبب الجمرة الخبيثة.
- مواد تسبب التسمم.
- مواد تسبب مرضاً يصيب الرئتين والمخ والنخاع الشوكي والقلب.
- بكتيريا يمكنها أن تدمر أجهزة الجسم.
- بكتيريا عالية السميّة تسبب أمراضاً للجسم كله.
- مادة مولّدة للسموم بدرجة عالية.
- إضافة إلى مواد وراثيّة، والحمض النووي البشري والبكتيري.

كما وقد استمرّت هذه الصادرات على الأقل حتّى 28 تشرين الثاني عام 1998، والمفترض أنّ استخدام العراق لهذه الأسلحة ضد إيران هو ما كانت واشنطن تتوقّع حدوثه.

في الحقيقة لم تكن الحرب على العراق نتيجة لأحداث 11 أيلول، ولا لأيّ سبب من الأسباب التي ساقتها وروّجت لها الولايات المتّحدة الأمريكيّة، بل كانت براميل النّفط هي من حدّد خيار الحرب، فقد كانت إدارة بوش ونائبه ديك تشيني (وكلاهما من الرؤساء السابقين لشركات بتروليّة) تقدّمت بخطّة للطّاقة، وذلك بعد تولّي بوش الإدارة مباشرة

في كانون الثاني 2001، حيث تستهدف الخطّة خفض مخاطر تعرّض الولايات المتّحدة لنقص في واردات البترول، وبدلاً من اقتراح أساليب لترشيد الطّاقة وتشجيع البدائل بهدف خفض نسب استخدام المنتجات البترولية، فإنّ خطّة بوش ركّزت على زيادة واردات البترول وطلبت بتحويل محميّة طبيعيّة بمساحة 23 مليون فدان في آلاسكا إلى منطقة للتنقيب ولإنتاج النفط، وفي ذات الوقت انسحبت من "اتفاق كيوتو" بحجة الضرر على الاقتصاد الأمريكي، لتكون الدولة الوحيدة المتقدّمة صناعياً الرافضة لبروتوكول خفض نسب انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون المتولّد من احتراق المنتجات البترولية. [20]

وكان ديك تشيني رئيساً تنفيذياً لشركة "هاليبرتون" قبل أن يصبح نائباً للرئيس بوش، حينذاك رسم المخطط الاستراتيجي للولايات المتحدة، حيث قال: "عند العام 2010، سنحتاج إلى 50 مليون برميل إضافي يوميّاً، فمن أين نأتي بهذا النفط؟ بينما تقدّم لنا مناطق عديدة في العالم فرصاً نفطيّة كبرى، يبقى الشرق الأوسط حائزاً على ثلثي المخزون العالمي من النفط، وعارضاً أدنى الأسعار، وبالتالي المكان الذي يحوي الجائزة العظمى".[21]

إضافة إلى البترول كانت هناك عدّة أسباب جعلت من العراق مرمى لنيران الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وهذا ما جاء على لسان الاقتصادي جون بيركنز من اعترافات حيث قال: [22] "كنتُ على دراية بأنّ القراصنة الاقتصاديين يعملون بجدّ في العراق، وكانت كلٌ من إدارتي ريغان وبوش (الأب) قد قررتا تحويل العراق إلى نسخة أخرى من المملكة العربية السعوديّة، حيث كان هناك كثير من الأسباب التي تفرض على صدّام الاقتداء بآل سعود، فلم يكن يعوزه سوى أن يلتفت لتلك المنافع التي حصدها آل سعود من غسيل الأموال، وصعود المدن الحديثة من الصحراء، واستبدال شاحنات مجهّزة بالأغنام التي تجمع القمامة في العاصمة الرياض، وجني ثمار أهم التكنولوجيات المتقدّمة عالمياً، وفي مقدّمتها محطّات تحلية المياه بالغة التقدّم، وأنظمة صرف صحّي، وشبكات اتصال وكهرباء، وكان صدّام يعي أنّ السعوديين يتمتعون بمعاملة خاصّة فيما يتعلّق بالقانون الدّولي، إذ أغمضت واشنطن أعينها عن كثير من الأنشطة السعوديّة بما في ذلك تمويل الجماعات المتشدّدة، وإيواء المطاردين دولياً، حتّى إنّ الولايات المتّحدة طلبت من السعوديّة توفير الدعم المالي لأسامة بن لادن خلال دعمه الأفغان في حربهم ضدّ الاتحاد السوفييتي.

كان وجود القراصنة الاقتصاديين في بغداد قوياً خلال الثمانينيات من القرن الماضي، واعتقدوا أنّ صدّام في نهاية المطاف سيتبع المنهج الأمريكي، وكان في حال توصّل العراق إلى اتّفاق مع واشنطن شبيه بالاتفاق مع السعودية، سيكون بوسع صدّام أن يوقّع عقداً نهائيّاً لحكم بلاده دون منازعة، ولربما أغمضت واشنطن أعينها حين يحاول توسيع دائرة نفوذه في تلك الرقعة من منطقة الشرق الأوسط. فقد كانت أهميّة العراق بالنّسبة لنا تفوق كثيراً ما كان يبدو، فعلى خلاف تصوّرات الرأي العام، تجاوزت أهميّة العراق مكانته البترولية، فقد كان له أهميّة أخرى من حيث موارد المياه، والمكانة الجيوسياسية، فالجزء الأكبر من نهري دجلة والفرات يمرّ من العراق، وهو ما يعني بالنسبة لكلّ دول الجوار أنّ العراق يسيطر على أهمّ المصادر الطبيعية للمياه في هذا الجزء من العالم. حيث أصبحت الأهمية السياسية والاقتصادية للمياه خلال الثمانينيات، بالغة الأهمية، فخلال الاندفاع نحو الخصخصة كان كثير من الشركات الضخمة التي وضعت نصب أعينها السيطرة على الشركات الصغيرة المستقلة، قد وضعت خطتها بخصخصة المياه في إفريقيا، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط.

وفضلاً عن البترول والمياه، يحتلّ العراق موقعاً استراتيجياً بالغ الأهميّة، فهو يتاخم إيران، والكويت، والسعوديّة، والأردن، وسورية، وتركيا، ويطلّ بساحل طويل على الخليج العربي، والمدى الصاروخي للعراق يجعله قادراً إلى إصابة أهداف حيويّة وذلك ابتداءً من الكيان الصهيوني، حتّى جمهوريّات الاتحاد السوفييتي سابقاً.

لقد بدا جليّاً في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي أنّ صدّام لم يبتلع الطعم الذي وضعه قراصنة الاقتصاد، ما سبّب خيبة أمل جورج بوش (الأب)، وبينما كان بوش يبحث عن مخرج من أزمته، قدّم صدّام الحلّ على طبق من فضّة بغزوه للكويت في آب عام 1990، وانتهز بوش الفرصة فأعلن شجبه لصدّام لانتهاكه القانون الدولي، رغم أنّ بوش قبل أقلّ من عام كانت قواته قد غزت بنما. وهكذا أمر بوش بهجوم عسكري شامل، فأرسل 500000 جندي أمريكي ضمن قوات التحالف الدولي، وخلال الشهور الأولى من عام 1991، شنّت قوّات التّحالف هجوماً ضدّ أهداف عسكريّة ومدنيّة عراقيّة استمرّ لأكثر من أربعة أيّام متواصلة، تمّ إثرها غزو العراق للمرّة الأولى.

أمّا بعد أحداث أيلول وفي عهد جورج بوش (الابن)، وبعد عقد من الزمن على غزو العراق للمرة الأولى، أيضاً فشل قراصنة الاقتصاد في مهمّتهم، وكان هذا السّبب وراء غزو العراق للمرّة الثانية".

وما يؤكّد أنّ الحرب على العراق كانت من أجل النّفط، وليس من أجل نزع أسلحة الدّمار الشامل المزعومة، ما قاله نائب وزير الدفاع الأمريكي "بول وولفوتز" في مقابلة أجراها في سنغافورة بتاريخ 31 أيار 2003: "دعونا ننظر إلى الأمر ببساطة، فالفرق الأهمّ بين كوريا الشّماليّة والعراق يكمن في النّاحية الاقتصاديّة، لم يكن أمامنا من خيار آخر في العراق، فتلك البلاد تطفو على بحر من النفط".[23]

كما أنّ النفط العراقي يتمتّع بمزايا عديدة أهمّها الربحيّة الهائلة في الاستثمار، خاصّة أنّ حقول النفط العراقيّة تُعتبر من أغزر الحقول في العالم، وأكثرها قرباً من سطح الأرض مما يوفر نفقات ضخمة في عمليات التنقيب والاستخراج، وتفيد دراسات دوليّة بأنّ معدّل إنتاج البئر في العراق يتراوح ما بين 10000–11000 برميل في اليوم، بينما إنتاج آبار النفط في دول أوبك الأخرى، لا يزيد عن 4000–8000 برميل يومياً، إضافة إلى أنّ تكلفة إنتاج البرميل الواحد للنفط العراقي حوالي 50 سنتاً، مقارنة بنحو 3–5 $ للبرميل في كلّ من السعودية والكويت وإيران، وحوالي 5–8 $ للبرميل في الإمارات، وما بين 8–10$ للبرميل في المكسيك وفنزويلا. [24]

ابتداءً من 6 أيار 2003 ولغاية 28 تموز 2004 حكم العراق "بول بريمر" والذي يتمتّع بخبرة أربعة عقود من العمل في القطاعين العام والخاص، حيث عمل مع جورج سولتز، ودونالد كيسنجر في الدولة، وفي القطاع الخاص عمل مع شركة كيسنجر ومشاركوه كعضو مجلس إدارة، وقبل غزو العراق بعدّة شهور، قامت الولايات المتّحدة بتكليف شركة "بيرنغ بوينت" بإعداد خطّة لإعادة هيكلة الاقتصاد العراقي ليصبح نظاماً اقتصادياً حراً، وكانت كلفة إعداد الدراسة 250 مليون دولار، أما مهمّة بريمر فهي تنفيذ هذه الخطة بحذافيرها. كان بريمر في هذه الفترة يتمتّع بصلاحيات لا حدود لها، ويستطيع إصدار قوانين جديدة، أو إلغاء قوانين قائمة، وهذا ما فعله بإصدار 100 أمر لتغيير الخارطة السياسيّة والاقتصاديّة للعراق، وكان أوّل أمر من أوامره يقضي بالاستغناء عن خدمات 120000 موظف عراقي كبير في وزارات الدّولة كافّة، لأنّه لا يمكن إحداث تغييرات جوهريّة بوجودهم، ومن ثمّ أمر بتسريح سائر قوى وزارة الدّفاع والجيش البالغ عددهم أكثر من 500000 شخص، وهكذا تتالت الأوامر، ومن أهمّ هذه الأوامر:

<u>الأمر (39):</u>

أ. يسمح بخصخصة 200 شركة عامّة مملوكة من الدّولة لتصبح قطّاعاً خاصّاً.

ب. السّماح للأجانب بامتلاك 100% من الشركات العراقيّة.

ج. إلغاء تفضيل العراقيين عن غيرهم لعقود الدّولة.

د. تحويل أموال الأجانب والأرباح بلا قيود أو ضرائب.

<u>الأمر (57)، والأمر (77):</u>

تعيين مفتّشين عامّين ومدققين من قبل الولايات المتحدة على سائر الوزارات ودوائر الدولة، ولعقود مدّتها 5 سنوات.

الأمر (17):

يعطى المقاولون الأجانب، ومقاولو الدّفاع*أيضاً، الحصانة ضدّ القانون العراقي، حتّى لو قتل أحد هؤلاء عراقيّاً، فالمحاكم الأمريكيّة فقط هي المخوّلة بمحاكمتهم.

الأمر (40):

يُسمح للبنوك الأجنبيّة بشراء حصص كبرى في البنوك العراقيّة.

الأمر (49):

يقضى بتخفيض الضرائب على الشركات من 40% إلى 15%.

وبعد غزو العراق وزّعت سلطات الاحتلال الأمريكي الغنائم على الشركات النفطيّة، حيث أوكلت لشركة "شيفرون تكساكو" مسؤوليّة بيع النفط العراقي، بينما منحت شركتي "بيكتل" و"هاليبرتون" عقوداً إنشائيّة سخيّة، وحظيت الشركات المقرّبة من إدارة بوش بجبل جليد من المكاسب، وطبقاً لصحيفة الفايننشال تايمز فإنّه بعد عام واحد من غزو العراق، سجلت عائدات هاليبرتون ارتفاعاً بنسبة 80%، بينما قفزت عائدات بكتل بنسبة 135%، أما شيفرون تيكساكو فحققت زيادة في الأرباح بنسبة 90%.[25]

بينما العكس كان للعراق فخلال ثماني سنوات من الاحتلال قُتل أكثر من 500 عالم، وكفاءة علميّة، وهُجّر قسراً أكثر من 14000 عالم وكفاءة، وكانت الخسائر المباشرة للاقتصاد العراقي ما بين أعوام 2003– 2011 تقدّر بالتالي: [26]

خسائر قطاع إنتاج النفط: 227 مليار دولار.

خسائر قطاع الغاز: 50 مليار دولار.

خسائر قطاع تصفية النفط: 25 مليار دولار.

خسائر الاقتصاد العراقي بسبب أزمة الكهرباء: 80 مليار دولار.

خسائر قطاع الصناعة: 63 مليار دولار.

خسائر قطاع الموارد المائية والزراعة: 73 مليار دولار.

خسائر قطاع السياحة: 40 مليار دولار.

خسائر قطاع النقل:31 مليار دولار.

خسائر قطاع الإسكان: 49 مليار دولار.

خسائر القطاع الخاص والخدمات: 85 مليار دولار.

إجمالي خسائر الاقتصاد العراقي نتيجة الاحتلال: 723 مليار دولار.

* تسمية أطلقت على المرتزقة.

الاستنتاجات والتّوصيات:

الاستنتاجات:

يمكننا من خلال هذا البحث التّوصّل للنتائج التّالية:

1.إنّ الدّول التي شنّت الحرب على دولة العراق، وفرضت عليها كافّة أشكال العقوبات، كانت قد سوّقت حججاً ومبرّرات ومنها ما تعلّق بحقوق الإنسان والقانون الدّولي، وامتلاك العراق لأسلحة الدّمار الشامل، إلا أنّ كلّ تلك المبرّرات لا صحّة لها، وكانت بعيدة عن الواقع، وبالتّالي كانت تلك الحرب انتهاكاً لحقوق الإنسان، وقد حقّقت كوارث على الشّعب العراقي من فقر ومرض وتخلّف وسلب لمقدّراته الطبيعيّة على مدار سنوات عديدة.

2.تُعتبر العقوبات الاقتصاديّة بمختلف أشكالها أحد وجوه الحرب الاقتصاديّة لما لها من تداعيات سلبيّة على الدولة المُعاقبة وعلى الشّعب وبشكل رئيسي عندما يتعلّق موضوع العقوبات بالغذاء والصحّة والتعليم.

3.إنّ ما يتمّ الاتّفاق عليه ضمن مجلس الأمن من قرارات وتوصيات تنسجم مع القانون الدّولي، بعيدة كلّ البُعد عمّا يتمّ تطبيقه على أرض الواقع، لاسيما عندما يكون للولايات المتّحدة مصلحة ما بين طيّاته، وذلك يعود إلى ارتهان مجلس الأمن للسياسة الأمريكيّة، وبالتّالي اتّخاذ القرارات التي تنسجم مع المصالح الأمريكيّة.

4.إنّ الولايات المتّحدة وعبر سنوات طويلة من هيمنتها على العالم ومنظّماته الدّوليّة، لا تسمح بتطبيق ما يتعارض مع مصالحها التي تتعارض كليّاً مع القانون الدّولي.

5.تواجد القواعد العسكريّة الأمريكيّة في أنحاء متعدّدة من العالم ما هو إلا نوع من أنواع الاستعمار، وقد يكون بموافقة الدّول المضيفة لتلك القواعد كدول الخليج، أو من خلال احتلال تلك الدّول وفرض وجود قاعدة عسكريّة تؤّمن حماية مصالح الولايات المتّحدة في تلك المنطقة.

6.إنّ الإرهاب الاقتصادي هو صنيعة الولايات المتّحدة الأمريكيّة وحلفائها، يمارَس ضدّ الدّول التي لا تتناسَب سياساتها مع السياسة الأمريكيّة، وبالتّالي إمّا تتغيّر السياسات، وتقدّم الموارد الطبيعيّة على طبق من فضّة للولايات المتّحدة، وإمّا ممارسة أحد آليات الإرهاب الاقتصادي، وذلك تِبعاً لوضع الدّولة المعادية من المنظور الأمريكي.

التّوصيات:

1.بداية يجب العمل على تحرير مجلس الأمن من الهيمنة الأمريكيّة، وذلك بتكاتف جهود كافّة الدّول التي لا تنسجم مع النّظام العالمي الجديد، والعمل على إلغاء القطبيّة الواحدة، وبعد الإقرار بممارسات الدّول الكبرى للإرهاب الاقتصادي، العمل على القضاء على تلك الممارسات على الصّعيد الدّولي، وذلك من خلال قيام دول العالم الثّالث، لاسيما التي تتعرّض للإرهاب الاقتصادي، بمجابهة تفرّد الولايات المتّحدة بالقرارات الدّوليّة، وذلك إذا كان ضمن المحافل الدّوليّة كمجلس الأمن، لاسيما وأنّ الأعضاء الدّائمين (الصين، و روسيا، وفرنسا، والولايات المتّحدة، وبريطانيا)، يمكن لأحد هؤلاء الأعضاء منع أيّ قرار من الصّدور بمجرّد استخدام الفيتو، وهذا ما كانت الولايات المتّحدة تتبعه على مدار سنوات طويلة، إلّا أنّه في عامي 2011–2012 بدأت كلّ من روسيا والصّين باستخدام الفيتو ضدّ قرارات تعسّفيّة بحقّ سوريّة.

2.على دول العالم لاسيما غير الحليفة للولايات المتّحدة، العمل على منع استخدام أسلوب الحروب الاقتصاديّة، فإذا كانت الولايات المتّحدة تسعى لاستصدار قرار في مجلس الأمن لشنّ حرب ضدّ دولة ما، فيجب العمل على منع تمرير هذا القرار باستخدام حق النقض، وأما إذا كانت الحرب انفراديّة، فيجب العمل على منع ذلك من خلال عدم

إتاحة المجال جوّاً أو بحراً أو برّاً، وذلك بتعاون مجموعة دوليّة رافضة لهذا النّوع من الحروب، لاسيما وأنّ الدّول التي لم تعاني من جحيم الحروب الاقتصاديّة في العالم هي دول قليلة.

3.قيام كلّ دولة بتحالفات اقتصاديّة وسياسيّة مع دول لا تنسجم مع السياسة الأمريكيّة وحلفائها، كدول آسيا، وأمريكا اللاتينيّة، أو ما يُدعى دول البريكس.

4.التّخلّص على الصّعيد العالمي من واقع هيمنة القطب الواحد المتمثّل بالولايات المتّحدة، وظهور أقطاب أخرى تكون شريكة في صنع القرار الدّولي، ليكون غير مجحفٍ بحقّ دول العالم الثالث، وهذا ما بدأنا نراه من ظهور كلٍّ من روسيا والصّين وحلفائهم على السّاحة الدّوليّة، والوقوف بوجه أيّ قرار من شأنه خرق الشرعيّة الدوليّة.

المراجع:

1. زلوم، د.عبد الحي يحيى. *حروب البترول الصليبيّة والقرن الأمريكي الجديد*. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 2005، 15- 16.
2. زلوم، د.عبد الحي يحيى. *حروب البترول الصليبيّة والقرن الأمريكي الجديد*. مرجع سبق ذكره، 27- 28.
3. بلاتونوف، ألغ. ترجمة: موسى، نائلة؛ بونتشينسكايا، إيرينا. *لهذا كلّه ستتقرض أمريكا (الحكومة العالمية الخفيّة)*. دار الحصاد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سورية، 2002، 66 – 67.
4. زلوم، د. عبد الحي يحيى. *حروب البترول الصليبيّة والقرن الأمريكي الجديد*. مرجع سبق ذكره، 31- 34.
5. رامبتون، شيلدون؛ ستوبر، جون. ترجمة: مركز التعريب والبرمجة. *أسلحة الخداع الشامل (استخدام الدعاية في حرب بوش على العراق)*. الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2004، 67- 68.
6. إنغداهل، وليم. ترجمة: إسماعيل، محمد زكريا. *قرن من الحروب (خفايا السياسات النفطيّة والمصرفيّة الأنجلو-أمريكية والنظام الدولي الجديد)*. وزارة الثقافة، دمشق، سورية، 2007، 385-389.
7. إنغداهل، وليم. ترجمة: إسماعيل، محمد زكريا. *قرن من الحروب (خفايا السياسات النفطيّة والمصرفيّة الأنجلو-أمريكية والنظام الدولي الجديد)*. مرجع سبق ذكره، 392-397.
8. هيكل، محمد حسنين. *الإمبراطوريّة الأمريكيّة والإغارة على العراق*. دار الشروق، القاهرة، مصر، 2004، 49-54.
9. شملاوي، هشام. *الجزاءات الاقتصادية الدوليّة وأثرها على حالة حقوق الإنسان بالعراق*. رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2002، 39.
10. ليتيم، فتيحة. *عقوبات الأمم المتّحدة الاقتصاديّة وآثارها على حقوق الإنسان*. رسالة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2002، 31- 32.
11. عبد العال أحمد، فاتنة. *العقوبات الدّوليّة الاقتصاديّة*. ط1، دار النهضة العربيّة، القاهرة، 2000، 210- 211.
12. شملاوي، هشام. *الجزاءات الاقتصادية الدوليّة وأثرها على حالة حقوق الإنسان بالعراق*. مرجع سبق ذكره، 43.
13. بن عبيد، إخلاص. *آليات مجلس الأمن في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني*. رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009، 51.
14. شملاوي، هشام. *الجزاءات الاقتصادية الدوليّة وأثرها على حالة حقوق الإنسان بالعراق*. مرجع سبق ذكره، 91-92.

15. ليتيم، فتيحة. *عقوبات الأمم المتّحدة الاقتصاديّة وآثارها على حقوق الإنسان*. مرجع سبق ذكره، 71.
16. بن عبيد، إخلاص. *آليات مجلس الأمن في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني*. مرجع سبق ذكره، 53– 54.
17. شملاوي، هشام. *الجزاءات الاقتصادية الدوليّة وأثرها على حالة حقوق الإنسان بالعراق*. مرجع سبق ذكره، 75.
18. ليتيم، فتيحة. *عقوبات الأمم المتّحدة الاقتصاديّة وآثارها على حقوق الإنسان*. مرجع سبق ذكره، 101، 110، 115.
19. بلوم، ويليام. ترجمة: السيد، كمال. *الدولة المارقة (دليل إلى الدولة العظمى الوحيدة في العالم)*. المشروع القومي للترجمة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، مصر، 2002، 174– 175.
20. دولار، شريف. *السطو على العالم (التنمية والديمقراطيّة في قبضة اليمين المتطرّف)*. الهيئة المصريّة العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 2012، 164.
21. هيات، ستيفن. ترجمة: الصيداوي، د. أحمد. *لعبة قديمة بعمر الإمبراطوريّة (تكشف عن العالم الخفي للقتلة الاقتصاديين وشبكة الفساد المعولم)*. شركة المطبوعات للتوزيع والنّشر، بيروت، لبنان، 2008، 205.
22. بيركنز، جون. ترجمة: الطنان، مصطفى؛ معتمد، د.عاطف. *الاغتيال الاقتصادي للأمم*. الهيئة المصريّة للكتاب، القاهرة، مصر، 2012، 205– 207.
23. زلوم، د.عبد الحي. *أزمة نظام (الرأسماليّة والعولمة في مأزق)*. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 2009، 188.
24. الصحاري، إبراهيم. *العراق حرب أخرى من أجل النفط والهيمنة*. مركز الدراسات الاشتراكيّة، بدون عام نشر، 63–64.
25. زلوم، د.عبد الحي. *أزمة نظام (الرأسماليّة والعولمة في مأزق)*. مرجع سبق ذكره، 76، 189، 190، 191.
26. أحمد، د.نزار. *خسائر الاقتصاد العراقي نتيجة احتلال العراق*. مشغان، الولايات المتّحدة الأمريكيّة، الإثنين 1 آب 2013، بدون تاريخ نشر.
<http://www.alkhuld.com/?page_id=118>